

تقلبات أسعار النفط والسياحة كبديل استراتيجي Oil and tourism price fluctuations as a strategic alternative

ديجي وهيبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
البريد الإلكتروني : dwahiba2010@hotmail.fr

زوزو زوليفة، مؤسسة الانتماء: جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر
البريد الإلكتروني : Nouarazouzou@gmail.com.

سالمي جلال، جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر
البريد الإلكتروني : djellal.salmi@univ-bouira.dz

Abstract :

Algeria, like other countries seeking comprehensive development that achieves the economic and social well-being of society, relies on financing it for one economic sector, namely the oil sector, but with the collapse of oil prices, especially in recent years, the country has entered into an economic crisis, prompting the authority to seek alternative sources and sectors. To finance the economic development process, the most prominent of these sectors that have become interested in the development of the state is the tourism sector because of the potential contained by Algeria in this sector, manifested by increased investment in it and the adoption of huge tourism programs aimed at the advancement of this sector Strategy in order to get rid of the rentier economy and create development alternatives outside the oil sector, but the reality has proved the inefficiency and the limited measures taken in the sector to

contribute to the economy and therefore did not amount to a development alternative because of the constraints prevented it.

Keywords: Oil, Crisis of Oil Price Collapse, Tourism Sector

JEL Classification Codes: C1, E3, E6, N1, Z3.

الملخص:

الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع معتمدا في تمويلها على قطاع اقتصادي واحد ألا وهو القطاع النفطي، ولكن ومع انهيار أسعار النفط خاصة في السنوات الأخيرة دخلت البلاد في أزمة اقتصادية ما دفع السلطة إلى البحث عن مصادر وقطاعات أخرى بديلة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، ومن أبرز هذه القطاعات التي أضحت تهتم الدولة بتطويرها هو القطاع السياحي نظرا للإمكانيات التي تحويها الجزائر في هذا القطاع وتجلي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات فيه وتبني برامج سياحية ضخمة تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج القطاع النفطي، غير أن الواقع أثبت عدم نجاعة الاجراءات المتخذة ومحدودية القطاع في المساهمة في الاقتصاد وبالتالي لم يرقى لمستوى بديل تنموي نظرا لوجود معوقات حالت دون ذلك .

الكلمات المفتاحية : النفط، أزمة انهيار أسعار البترول، القطاع السياحي .

تصنيفات JEL: C1 ,E3,E6, N1, Z3

1. مقدمة :

أصبح مصطلح الاقتصاد الريعي أو الدولة الريعية من المصطلحات المتداولة للتعريف بالدول النفطية التي تعتمد على الربيع الطبيعي (البترول والغاز) بنسبة معتبرة في تمويل موازنتها العامة.

والاقتصاد الجزائري، يعتبر اقتصاد الدولة الريعية الذي يزداد فيه الإنفاق الحكومي بازدياد المداخل من قطاع المحروقات الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا في الجزائر، متقدما ومتطورا بمختلف المقاييس، في الوقت الذي نجد فيه كل القطاعات الأخرى الواعدة لم تتمكن من التحرر منها خاصة بالنسبة للقطاع الخاص.. سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تحقيق النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي بالإضافة إلى معالجة مشكلة البطالة، وذلك بالقيام بعدة إصلاحات اقتصادية والمتمثلة في تبني تجربة تنمية جديدة تجسدت بمشروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي دفعت إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، والتي تم تجسيدها من خلال تنفيذ برامج للتنمية (برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصد ب 5,7 مليار دولار أمريكي، برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي قدر ب 151 مليار دولار أمريكي، وأخيرا برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي رصد ب 286 مليار دولار أمريكي) والتي امتدت خلال الفترة (2001-2014).

ولكن مع مطلع 2015 عرفت الجزائر وضعية اقتصادية حرجية وذلك بالانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط، الذي أفقدها 50 % من إيراداتها، مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في البرنامج الاقتصادي الجديد للفترة 2015 -2019 وذلك بمراجعة سياسة إنفاقها الحكومي حتى تتمكن من تخطي هذه الأزمة.

ومن هنا تبرز الاشكالية العامة للبحث :

هل تعتبر تقلبات أسعار النفط وانهاياها عامل ايجابي لإيجاد بدائل استراتيجية للنهوض بالاقتصاد الجزائري؟

1.1. أهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الفرص والتحديات المتوفرة في الإقتصاد الجزائري وذلك لتوفر فائض العوائد البترولية لكون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بإمتياز .
- إبراز أهمية ومكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري باعتباره ريعيا إلى حد كبير ومدى مساهمته في تحقيق بعض المؤشرات الإيجابية في الإقتصاد؛
- التركيز في الدراسة على أنه ومن بين أنجع الطرق التمويلية إستحداث وإنشاء آليات تمويلية تكون مصادرها داخلية وعدم اللجوء إلى الخارج لما يتضمنه هذا النوع من مخاطر؛

2.1. أهمية الدراسة:

- نظرا للوضعية الإقتصادية والمالية التي تعيشها الجزائر، من تآكل إحتياطيات الصرف في ظل إنخفاض أسعار البترول، التي أدت إلى إنهيار أصول "صندوق ضبط الإيرادات" هذا الأخير وبالرغم من تحقيقه معظم أهدافه، إلا أن التطرق والبحث عن آلية إستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات ظلت الشغل الشاغل، وذلك تبعا لطريقة تمويلية فعالة "في ظل عوائد الفوائض البترولية" تكون كفيلة للإستغناء عن التمويل الخارجي وما يتضمنه هذا النوع من مخاطر جمة، لذا فإنه من الأهمية تسليط الضوء على الفرص والتحديات قصد النهوض بالتنمية الإقتصادية، عن طريق بدائل إستراتيجية خارج قطاع المحروقات.

3.1. منهجية الدراسة :

للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة نستخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال ربط الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول ومؤشرات في هيكل الإقتصاد الجزائري، تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في عرض المفاهيم وتوصيف وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة.

لقد قمنا بتقسيم الدراسة الى محورين :

- المحور الأول : تقلبات أسعار النفط والصدمة وتبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات،
- المحور الثاني: السياحة كبديل للتنوع الإقتصادي الجزائري.

2. التقلبات الرئيسية لأسعار النفط العالمي وتبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات:

1.2. التقلبات الرئيسية لأسعار النفط العالمية : سنتكلم عن الدورة الأخيرة :

1.1.2. (دورة 2010-2016):

وفي سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 46.107 دولار للبرميل، وعرفت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 45.109 دولار للبرميل سنة 2012، ويظل سعر النفط متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية ومؤشرات تباطؤ النمو والاستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار بخفض الإنتاج بمقدار 2.4 تاريخيا وبدلا من الجلوس، التقت الدول الأعضاء في "أوبك" في مدينة وهران الجزائرية واتخذت قرارا مليون برميل يوميا. كان للخطوة تأثير فوري على الأسواق العالمية مع عودة أسعار النفط الخام إلى العتبة السابقة عند 100 دولار للبرميل. وشهد عام 2011 ارتفاع أسعار النفط الخام الاسمية بشكل ملحوظ ووصولها إلى مستويات غير مسبقة، حيث وصل سعر سلة خامات أوبك إلى 5.107 دولار/برميل، وسعر خام برنت إلى 3.111 دولار/برميل، وسعر خام غرب تكسا س إلى 9.94 دولار/برميل، 8. وذلك نتيجة لعدة عوامل منها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية في اية عام 2010، وأزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وبخاصة في منطقة اليورو، والتقلبات في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية. وقد استمر الارتفاع في أسعار سلة خامات أوبك وخام برنت في عام 2012، لتصل إلى 5.109 دولار/برميل، و 6.111 جدا سعر خام غرب تكسا س ليصل إلى 2.94 دولار/برميل في نفس العام. وفي 9.94 دولار/برميل على التوالي، بينما انخفض بشكل طفيف عام 2013 انخفضت أسعار سلة خامات أوبك وخام برنت إلى 9.105 دولار/برميل، و 7.108 دولار/برميل على الترتيب، وبخلاف ذلك ارتفع سعر خام غرب تكسا س إلى 9.97 دولار/برميل في نفس العام. فبعد مسلسل دام ثلاث أعوام من المستويات المرتفعة

والمستقرة لسعر البرميل النفطي والتي قدرت ب \$ 105 للبرميل خلال الفترة الممتدة بين جانفي - 2011 جوان 2014 . بدأت الأسعار في الانخفاض منتصف 2014، و زدت حدة انحدارها منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم مما تسبب في تراجع الأسعار بأكثر من 50 % في ديسمبر 2014 لتستمر سلسلة الانخفاضات إلى غاية يومنا هذا، فانتقل سعر البرانت من 112 دولار في جوان 2014 إلى نحو 40 دولارا 2015، لينخفض بما يفوق 50 % عما كان عليه سابقا، كما انخفضت أسعار النفط الخام غرب تكساس الوسيط لتصل الى ما يعادل 37 دولار للبرميل، واستمر هذا الانخفاض رغم التقارير التي أفادت بانخفاض عدد منصات الاستكشاف بالولايات المتحدة التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة السنوات الماضية . ليفقد النفط ثلث قيمته في 2015 و 2016 على التوالي . وانخفضت معه أرباح الشركات الأميركية مما اضطرها إلى الاستغناء عن نحو ثلث منصات الاستكشاف، وخفضت الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج في وقت فقد نحو مئتي ألف عامل في الصناعة وظائفهم. (John Baffes, Ayhan Kose, (Franziska Ohnsorge January 2015, P155).

2.1.2. محددات أسعار البترول:

ان معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية، خاصة بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادرا على البترول بنسبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر، فالعلاقة الوثيقة بين أسعار البترول واقتصاديات هذه الدول ممكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار .

أ- مفهوم الطلب البترولي : الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية - كخام أو منتجات بترولية - عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة. (ماجد إبراهيم عامر، 2016).

- العوامل المؤثرة على الطلب البترولي :الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا، أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل هي كالآتي:
- معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي؛
- سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة؛
- سعر المواد الطاقوية؛
- الاستقرار السياسي في العالم؛
- السكان؛ (جمعة رضوان، 2001).

ب- **العرض البترولي** : يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات البترولية، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقة عكسية. (هاشم علوان حسين، بدون سنة نشر، ص 199).

ت- العوامل المؤثرة على العرض البترولي :

يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول وسعره، ويدخل في محددات الطلب على البترول كما ذكرنا مستوى ومعدل النشاط الاقتصادي وأسعار البترول، كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، فليس معنى توافر احتياطي بترولية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها

بالوسائل القادرة على استخلاص البترول من باطن الأرض، ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقل، كما يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة للبترول ومدى حاجتها إلى البترول لمواجهة الاستهلاك المحلي، أو لتصديره تحقيقا لمردود نقدي يلبي احتياجا المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل، وتدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقرها أوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء وكذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص، وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في حجم العرض الطلب البترولي:

- التوقعات المستقبلية لأسعار البترول؛
- الاحتياطيات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول؛
- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق كبير؛
- التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة؛
- مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم والطاقة النووية على نطاق واسع. (حسين عبد الله، 2006 عدد 16).

2.2. ارتباط الموارد المالية بقطاع المحروقات:

احتلت صادرات المحروقات مكانة هامة في الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى مرحلة المخططات وخلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وإلى يومنا، فطالما كانت صادرات المحروقات المصدر الأول للعملة الصعبة للجزائر. والتي مكنتها من تحقيق فوائض مالية مهمة على مستوى الميزان التجاري، وتمكنت من خلال ذلك على توازن واستقرار ميزان المدفوعات .

1.2.2. أهمية عائدات البترول كمصدر مالي في الصادرات الجزائرية :

لتبيين أهمية صادرات البترول في صناعة الفوائض المالية على مستوى التجارة الخارجية نقدم الجدول التالي الذي يظهر اعتماد الميزان التجاري في تحقيق الفائض على صادرات المحروقات:

جدول رقم 1 :مكّانة عائدات تصدير المحروقات في الميزان التجاري

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالي الصادرات	32148	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62956
صادرات المحروقات	31389	53456	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60146
النسبة %المؤيّة من الصادرات	97.64	98.03	98.88	79.78	97.55	97.32	97.32	97.19	97.13	96.71	95.53
الميزان التجاري	13854	24989	33157	32532	39819	16580	16580	24376	24376	11065	6264

المصدر : بوشليط هاجر أميرة،(2016) إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، ص 173.

من خلال الجدول نلاحظ أن صادرات المحروقات سجلت تزايدا ملحوظا حيث قدرت عام 2004 بـ 31389 مليون دولار أمريكي لتصل 71427 مليون دولار أمريكي عام

2011، لتعود وتتخفف عام 2012 لتقدر بـ 96804 مليون دولار أمريكي وتستمر إلى غاية 2014 لتصل 60146 مليون دولار أمريكي.

كما يمكننا أن نلاحظ أن نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات بقيت متساوية ومنتزعة من 2004 إلى غاية 2012، أما عام 2013 نلاحظ نزول طفيف حيث بلغت النسبة 71.96 % أما بالنسبة إلى عام 2014 فقط سجلنا انخفاض بنسبة 47.4 % مقارنة مع 2013. وبالنظر إلى هذه النسبة التي تقارب 100 % فإنه يمكن تصنيف الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد الريعي بدلا من اقتصاد منتج ينصف بأسس متينة لا يتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق

2.2.1. أهمية البترول كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة :

إن الإيرادات العامة للجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول من خلال الجباية البترولية المدرجة ضمن الجباية غير العادية في الموازنة العامة للدولة طيلة الفترة 2004-2014 . وفيما يلي نقدم نسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2004-2014 من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 2 : نسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن
الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2004-2014

الوحدة : مليون دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة	1.528.00	1.629.760	1.683.294	1.831.288	2.763.000	2.786.600	3.081.500	2.992.400	3.455.650	3.820.000	4.218.180
الموارد العادية	665.800	730.760	767.294	858.288	1.047.600	1.158.100	1.245.700	1.520.00	1.894.050	2.204.100	2.640.450
الجبائية البترولية	862.200	899.000	916.000	973.000	1.715.400	1.628.500	1.245.700	1.520.000	1.894.050	2.204.100	2.640.450
نسبة الجباية %	56.66	55.16	54.41	53.13	62.08	58.44	40.42	50.79	54.81	57.69	62.59

المصدر : بوشليط هاجر أميرة، مرجع سابق، 174.

من تحليل الإيرادات العامة المدرجة في ميزانية الدولة للفترة 2004-2014، نلاحظ استقرار الجباية البترولية لإيرادات الدولة النهائية المطبقة على الميزانية العامة بين 53 و62% مما يظهر أهمية ومكانة البترول كمصدر تمويلي أول في تغطية احتياجات

الإنفاق. وهكذا يتبين استحواذ الجباية البترولية على دورها التمويلي لإيرادات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004-2014 .

2.2.2. إشكالية الإنفاق العمومي: شح الموارد وتذبذب أسعار النفط إن التذبذب المستمر الحاصل على أسعار النفط يحتم دراسة أثره على القطاع الاقتصادي للدولة وعلى جميع مكونات هذا القطاع من ميزانية وناتج داخلي خام وغيرهما وهذا ما سنتناوله في هذا الجزء وذلك بالتطرق إلى أثر تقلبات أسعار النفط على صادرات وواردات الجزائر

3.2. أثر تذبذب أسعار النفط على الصادرات للفترة 2001-2014:

ان الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكبر، إلا أن الصادرات الغير نفطية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة حيث انتقلت من 648 مليون دولار سنة 2001 إلى 8102 مليون دولار سنة 2014 ،و هذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في البرامج التنموية (برنامج الانعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي .(إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن ما كانت تتوقعه السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي تم التخطيط له من قبل، والمتمثل في تصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق سنة 2000 ،أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت تزايد ملحوظ في الفترة 2001-2014 ،متزامنة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار النفط خلال هذه الفترة .كما أننا نلاحظ أن حصيلة الصادرات الإجمالية والتي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96 % من 18484 مليون دولار سنة 2001 إلى 60146 مليون دولار سنة 2014 وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بأسعار المحروقات التي انتقلت من 3.24 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 2.100 دولار للبرميل سنة 2014 . من خلال التحليل السابق للجدول أعلاه نستنتج أن حجم الصادرات الجزائرية متعلق بشكل كلي بأسعار النفط، حي

أن التغيرات في هذه الأخيرة ينعكس بشكل كلي على التغيرات التي تصيب حصيلة الصادرات الكلية.

3. السياحة كبديل للتنوع الاقتصادي الجزائري وأداة للتغلب على

تقلبات أسعار المحروقات: سنتطرق الى أهم المقومات السياحية في الجزائر:

1.3. مفهوم السياحة:

تلعب السياحة دورا كبيرا في تحقيق الوثبة الاقتصادية، وقصد الكشف عن طبيعة الظاهرة السياحية وتأكيدها على أهميتها هناك العديد من الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية التي سارعت إلى تقديم تعريفات للسياحة تماشيا مع التطورات الحاصلة في المجتمعات، ونذكر من أهمها ما يلي:

عرفها الألماني (جوبير فولر) على أنها: ظاهرة تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة، وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة بين الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة ووفرة وسائل النقل. (أحمد الجلال، 1988، ص: 18)

كما عرفها (Herman Von Sholtron) على أنها: الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة، وانتشارهم داخل وخارج حدود منطقة دولة معينة. (جلييلة حسن حسنين، 2003، ص: 07).

كما يعرفها (هونكير وكراف) بأنها: مجموعة من العلاقات والنشاطات التي تترتب عن سفر أو من خلال تنقل وإقامة الأشخاص خارج مكان إقامتهم المعتاد، طالما أن هذه الإقامة مؤقتة، وطالما أن هذا التنقل لا يرتبط بنشاط يدخل ربح لهذا الفرد. (Pierre Py , 1996. P : 09).

وعرفت منظمة السياحة العالمية على أنها: نشاط إنساني وظاهرة تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة إلى ناطق أخرى خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل

عن 24 ساعة ولا تزيد عن عام لغرض من أغراض السياحة المعروفة ما عدا الدراسة والعمل. (محمد منير حجاب، 2002، ص: 21)

2.3. خصائص السياحة:

- تتمتع السياحة بمجموعة من الخصائص وهي: (خالد كواش، 2005، ص: 51)
- تعتبر السياحة منتج غير مادي، أي لا يمكن نقله من مكان إلى آخر
 - المنتج السياحي مركب، أي أنه يشكل مزيجاً من مجموعة من العناصر، وتشابك لمجموعة من القطاعات، حيث يستهلك السياح السلع والخدمات التي تقدمها المنشأة السياحية نفسها كالإقامة والإطعام، بالإضافة إلى تلك التي تقدمها منشآت أخرى، وتعتبر تلك العناصر في مجملها متكاملة لجذب السياح
 - المنتج السياحي غير قابل للتخزين، لذلك يجب مواجهة التقلبات بتخفيض الأسعار والرفع من جودة الخدمات المقدمة، لزيادة الطلب على المنتج السياحي.
 - تواجه المنتجات السياحية منافسة دولية كبيرة، لذلك يجب توفير كل الشروط الضرورية التي من شأنها الوصول إلى إرضاء الزبون، وبالتالي زيادة الطلب السياحي.
 - وما يجدر الإشارة إليه أن الطلب السياحي يتأثر بمستوى الرفاهية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي في مسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية، فضلاً عن الظروف السياسية والأمنية الموجودة في البلد.

3.3. أنواع السياحة:

يمكن تقسيم السياحة إلى أنواع حسب معايير مختلفة، نذكرها في ما يأتي:

1.3.3. السياحة حسب المنطقة الجغرافية:

حيث تنقسم إلى قسمين:

سياحة داخلية: وتعني سفر مواطني الدولة داخل حدود بلدانهم، كما تشمل انتقال السائحين داخلها ويتم إنفاق العملة المحلية. (عوينان عبد القادر، 2013، ص: 19)

- سياحة خارجية: وهي انتقال الأفراد والسياح انتقالات مؤقتة من بلد لآخر ن أجل السياحة والتعرف على بلاد جديدة وعادات أهلها وطرق معيشتهم وتفكيرهم ومدى ما قدموه من إنجازات (صالح ونيس، 2006. ص: 17)، ويساهم هذا النوع من السياحة في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية.

حسب الهدف: (عويان عبد القادر، 2013، ص 21-23)

- السياحة الدينية: وتعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية، ومن أشهر المواقع الدينية في العالم نجد مكة المكرمة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، وهذا، النوع من السياحة يهتم بالجانب الروحي للإنسان، وبالتالي فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري.
- السياحة العلاجية: وهي سياحة لإمتاع النفس والجسد معا، وتعتمد على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز
- السياحة الاستشفائية: وهي زيارة المنتجعات السياحية التي خصصت لهذا الغرض، وتعتمد على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفايتهم مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض.
- السياحة البيئية: وهي السفر والانتقال من مكان إلى آخر بغرض الاستمتاع والدراسة والتقدير بروح المسؤولية للمناطق الطبيعية وما يصابها من مظاهر ثقافية تقليدية، وبعبارة أخرى هي السفر من أجل زيارة المحميات الطبيعية، والتي تهدف جميعها إلى المحافظة على الموروثات السياحية الحضارية والأثرية والبيئية والطبيعية، وكل عناصرها من مصار المياه المعدنية ونباتات وحيوانات وطيور وغابات وفق خطة استراتيجية بعيدة المدى تعمل على خلق سياحة شاملة رفيقة بالبيئة.

- السياحة التاريخية: يعد هذا النوع من أحسن أنواع السياحة، حيث تجذب أفواج كبيرة من السياح خاصة إذا توفرت هذه الآثار التاريخية على مراكز للراحة والترفيه وعلى كل ضروريات المحافظة عليها كما أن للآثار السياحية دورا مهم في تحقيق التفاهم وتقوية العلاقات، كما تتطلب استثمارات كبيرة لرؤوس الأموال لتطويرها وحمايتها.
- السياحة الثقافية: ويهتم هذا النوع من السياحة بشريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضرية كثيرة ويمثل هذا النوع نسبة 10% من حركة السياحة العالمية.
- السياحة الاجتماعية: تسمى أيضا السياحة الشعبية أو سياحة الإجازات، والسبب في تواجد مثل هذا النوع من السياحة هو أنها كانت مقتصرة في القدم على الطبقات الثرية فقط.
- السياحة الترفيهية: وهي من أقدم أنواع السياحة وأكثرها انتشارا، حيث يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق اجتذابا لحركة السياحة الترفيهية، وتكون السياحة الترفيهية بغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس، ويطلق عليها بالهوايات مثل صيد السمك، الغوص، التزلج والذهاب إلى المناطق الجبلية والصحراوية.
- سياحة المؤتمرات: ارتبط هذا النوع من السياحة بالعلاقات بين أغلب دول العالم، ويعتمد النهوض بهذا النوع من السياحة على توفر عوامل عدة منها اعتدال المناخ، ووجود الفنادق والقاعات المجهزة لعقد الاجتماعات والمطارات الدولية.
- السياحة الرياضية: يقصد بها الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها، ومثل هذه الأنواع نجد دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم المختلفة.

4.3. مقومات السياحة في الجزائر:

1.4.3. الموقع الجغرافي والمناخ: (عوينان عبد القادر، 2013، ص

ص: 241-242)

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق ليبيا وتونس ومن الغرب المغرب وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي، وتبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم² وهي من أكبر بلدان المغرب العربي مساحة. وبلغ عدد سكان الجزائر في جانفي 2019 حوالي 43 مليون نسمة، وتتميز الجزائر بثلاثة أنواع من المناخ:

- مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أبريل وتقارب 18 درجة، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة ويكون الجو حارا ورطبا.
- مناخ سبق قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا 5 درجات أو أقل في بعض المناطق، أما في باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.
- مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة أما في باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السياح في فصل الشتاء.

- المقومات الطبيعية: وتتمثل في: (بن طالبي فريد، جاري فاتح، شلال زهير، 2018. ص ص: 7-10).

- الشريط الساحلي: يمتد على طول 1200 كلم وهو عبارة عن شواطئ رملية تتوزع على المدن الرئيسية في الجزائر ويصل عدد البلديات الساحلية إلى 420 بلدية،

يمكن أن تعتبر لوحدها أساسا لقيام السياحة الشاطئية ومن أهمها: الجزائر العاصمة، تيبازة، سكيكدة، عنابة، بجاية، جيجل، وهران... الخ.

- المناطق الجبلية: تتمثل أساسا في سلسلة الأطلس التلي التي تمتد من الشرق إلى الغرب، والتي توجد فيها أكبر قمة جبلية في الشمال (لالة خديجة) بـ 2308 متر، بالإضافة إلى وجود سلسلة جبال موازية للساحل بها مناظر خلابة وخصائص كالكهوف ومن أهمها: مغارات أوقاس ببجاية، والمغارات العجيبة بجيجل وغيرها.

- الحضائر والمحميات الطبيعية: أحصت مديرية البيئة والغابات 11 حظيرة عبر التراب الوطني تتميز بتنوعها البيولوجي وتعتبر مناطق جذب سياحي يوجد منها 8 في الشمال وهي: حظيرة جرجرة تتربع على مساحة 18850 هكتار، وحظيرة القالة تتربع على حوالي 77 ألف هكتار، حظيرة ثنية الحد بولاية تيسمسيلت تتربع على مساحة 3425 هكتار، حظيرة بلزمة بولاية باتنة تتربع على مساحة 60 ألف هكتار، حظيرة تازا تمتد على مساحة 3807 هكتار، وحظيرة الشريعة تتربع على مساحة 27 ألف هكتار، حظيرة قورايا ببجاية تحوي 75 نوعا نباتيا و220 نوعا حيوانيا وتوجد بها أعلى قمة، حظيرة تلمسان تتربع على 8225 هكتار، وواحدة في الهضاب أو حظيرة جبل عيسى بمساحة تقدر بـ 45000 كلم²، حظيرة طاسيلي ناچر تمتد على مساحة 80000 كلم².

- المقومات الحموية: تشتهر الجزائر بمواقع حموية تتوزع على مختلف ولايات الوطن تصل شهرتها إلى الخارج إلا أنها تجلب السياح من الداخلين بدرجة أكبر، يصل عددها إلى 202 منبع حموي أغلبها يتم استغلالها بطرق تقليدية بينما شيدت محطات ومراكز علاج أمام بعضها الآخر ومن أهمها: محطة بوحنفية في معسكر وحمام قرقور في سطيف، وحمام المسخوطيين في قالمة، ويمكن أن تعتبر هذه المنابع مصدرا لجذب وتطوير السياحة العلاجية.

- المقومات التاريخية والحضارية: تزخر الجزائر بمعالم تاريخية وثقافية متنوعة نتيجة لتعاقب حضارات عديدة عليها نذكر منها: الحضارة النوميدية التي امتدت إلى كامل شمال القارة الإفريقية تليها الحضارة الفينيقية التي تركزت في

المدن الساحلية والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة 5 قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية توجد آثارها حتى في المناطق الداخلية كمدن تيمقاد، بالإضافة إلى آثار أخرى موجودة في تيبازة وشرشال وغيرها، ثم جاءت الحضارة الوندالية والبيزنطية وأخيرا الحضارة الإسلامية من خلال خلافتات عديدة كالخلافة الفاطمية، الحمادية والمرابطين الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلدنا والخلافة العثمانية.

- كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيда هاما من المتاحف ومنها:
- المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة: ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر.
- متحف بارادو الوطني بالجزائر العاصمة: وتعرض به حفريات من أصل الشعوب، وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية إفريقية.
- المتحف الوطني زبانة بوهران: يشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعن علوم الطبيعة وأصل الشعوب.
- المتحف الوطني للمجاهد بالجزائر العاصمة: وتتمثل معروضاته في آثار عن الثورة التحريرية.
- المتحف الوطني للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة: تعرض به ألوان من الفن العصري، كالرسم والتصوير والنحت والنقش.
- المتحف الوطني للفنون الشعبية بالجزائر العاصمة ويضم معروضات عن ألوان الصناعات التقليدية والتقاليد والفنون الشعبية.
- متحف تيمقاد ببانتة: يضم قطع من الفسيفساء والآثار القديمة من نقود وأسلحة قديمة وتماثيل.
- متحف هييون بوهران: يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميديّة الرومانية.

- المقومات المادية والمالية: تكمن الإمكانيات المادية في البنية التحتية كهياكل الاستقبال ووسائل النقل والمطارات، الطرق والموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، بالإضافة إلى الإمكانيات المؤسسية القائمة على تنفيذ استراتيجية السياحة، وآخرين متعاملين في السوق السياحية، ويمكن إعطاء بعض الأرقام حول الإمكانيات التي تحوزها الجزائر:
- شبكة نقل بري بطول 1118306 كم وشبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200 كم.
- 53 مطار جوي و13 ميناء بحري.
- 1184 فندق بطاقة استيعابية 92737 سرير.
- 29 بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني.

5.3. أثار القطاع السياحي على الاقتصاد الوطني :

القطاع السياحي كأى قطاع آخر، جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي، وله عدة أثار على الاقتصاد سنتطرق لها.

1.5.3. الأثر على ميزان المدفوعات:

تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بأثرها على ميزان المدفوعات في الدولة ومدى مساهمتها في جلب العملات الحرة في ظروف سريعة ومستمرة ومرنة، وتؤثر حركة السياحة على ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة المضيفة، كما تؤثر الحركة السياحية على جانب المدفوعات عن طريق تحويلات المواطنين إلى الخارج بغرض السياحة وذلك فضلا عما يستورده قطاع السياحة من الخارج من سلع في شكل صناعات غذائية وأثاث ومفروشات. وتهدف أغلب الدول السياحية إلى الحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي العالمي من أجل تحقيق فائض من العملات الأجنبية تستعين بها في تمويل احتياجاتها من النقد الأجنبي اللازم لسد مدفوعاتها الخارجية، خاصة الدول النامية التي تعاني من ارتفاع فاتورة وارداتها وتبحث عن رفع قيمة صادراتها للتخفيف من عجز موازين مدفوعاتها وتحسين قيمة

العملات النحلية برفع الطلب عليها وتنشيط جميع القطاعات الأخرى التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياحة. (شرفاوي عائشة، 2015. ص ص: 38-39).

الجدول 03: دور السياحة في ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2007-2014)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

-157.8	376.7	218.9	2007
-144.1	458.6	324.5	2008
-190.2	456.6	266.4	2009
-355.2	574.3	219.1	2010
-293.3	501.7	208.3	2011
-303	595	295	2012
-206	532	326	2013
-338	685	347	2014

Source : Office National Des Statistiques ONS

من خلال الجدول يتضح أن الميزان السياحي الجزائري يعاني من عجز مستمر حتى وصل أكبر عجز له في سنة 2014 بـ 338 مليون دولار، ويعود السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وبالتالي فالجزائر تعتمد على استيراد مستلزمات القطاع السياحي مما يكبد الاقتصاد الوطني خروج العملة الصعبة.

2.5.3. أثر السياحة على التشغيل:

إن صناعة السياحة هي صناعة كثيفة العمالة تساهم في التخفيف من حدة البطالة لذل تلقى اهتمام كبيرا من كافة الدول السياحية المتقدمة منها والنامية بما يساهم في امتصاص البطالة وتشير الكثير من الدراسات إلى قدرة القطاع السياحي على توليد مناصب الشغل أكثر من القطاعات الأخرى التي تعتمد على الآلة في تحويل المواد الخام إلى سلع حيث يعمل على خلق نوعين من العمالة: (شرفاوي عائشة، 2015. ص ص: 39-40).

- أ- **العمالة المباشرة:** وهي جميع الوظائف ذات الصلة بالسائح في المنشآت السياحية والفندقية (الفنادق، النقل السياحي، المطاعم، الوكالات السياحية...الخ)
- ب- **العمالة غير المباشرة:** وتتمثل في فرص العمل التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي والفندقي في توريد الخدمات للسياح (عمال البناء الذين يبنون الفنادق، والمطاعم، صانعوا الأثاث والموردون الذين يجهزون هذه الفنادق والمطاعم، والصناعات المختلفة كالألبسة والغذاء...الخ).

3.5.3. أثر السياحة على تنشيط الحركة التجارية وعلى المستوى العام للأسعار:

يؤدي الازدهار في صناعة السياحة القادمة إلى الدولة إلى ازدهار وتنشيط الحركة التجارية بصورة عامة خاصة في المناطق السياحية، إذ يرتفع الطلب من قبل السياح على سلع كثيرة مثل: الأكل والشرب، الخدمات المصرفية، شراء الهدايا والألبسة...الخ، الأمر الذي يخلق رواجاً كبيراً في هذه المناطق نتيجة لتلبية الطلب المتزايد للسائحين فينشط بصفة عامة الاقتصاد الوطني كله. (عبد القادر إبراهيم حماد، 2013، ص: 141)

لكن هذا النشاط المتزايد للحركة التجارية خاصة في الدول النامية، إذا لم يواجه بسياسة محكمة من المسؤولين سوف يخلق مشكل داخلية، فإذا ارتفع الطلب على السلع ونقص العرض ارتفعت الأسعار كثيراً ويتعرض الاقتصاد بصفة عامة إلى ضغوط تضخمية. (شرفاوي عائشة، 2015، ص ص: 40).

4.5.3. أثر السياحة في زيادة استعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمتطورة:

تعمل الدول التي ترغب في الزيادة في مواردها السياحية على استخدام التكنولوجيا الحديثة كلما كان ذلك ممكناً في جميع مرافقها وخدماتها السياحية، وبإستطاعة الاستثمارات الأجنبية فعل ذلك بشكل يقود القدرات الوطنية المستخدمة في هذا المجال. وذلك من خلال: (شرفاوي عائشة، 2015. ص ص: 42-43).

- نقل الفنون وأنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق وغيرها من المنشآت السياحية.
- إدخال تجهيزات حديثة ومتطورة من آلات ومعدات جديدة يمكن استخدامها في تسهيل الخدمات أو إنتاج السلع الصناعية لأغراض سياحية.
- تطوير طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية.
- القيام ببحوث التنمية والتحديث في مجالات مختلفة للنشاط السياحي.
- إمكانيات التقليد من طرف الشركات المحلية لهذه الشركات في نمط العمل السياحي عموماً.

- وجود هذه الشركات يفرض جواً تنافسياً على المؤسسات الوطنية من أجل ضمان استمرارها مما ينعكس إيجاباً على أسعار الخدمات المقدمة ونوعية وجودة هذه الخدمات، ولكن من الآثار السلبية لقدم استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات التسرب العالي للأموال مما يؤدي إلى اختلال كبير في ميزان المدفوعات.

5.5.3. أثر السياحة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي: (موسى سعداوي وزروق صدوق، بدون سنة النشر . ص ص: 99-100)

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق ...).

- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.
- فروق تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية والتكميلية) بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

6.5.3. أثر السياحة في تنمية المهارات الإدارية وخلق طبقة جديدة من المديرين:

إن تواجد الشركات العابرة للقارات في الدول المستقطبة للاستثمارات في مجال السياحة يمكن أن يساعد في ترسيخ أسس وأساليب الإدارة الحديثة في المنشآت السياحية التي يتم إقامتها وفقا لمقتضيات ما تتطلبه صناعة السياحة من مواكبة في مجال التسيير العصري للمنشآت السياحية، وتبرز أهمية العقود الإدارية في مجال إدارة الفنادق كأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإدارة وخير مثال على ذلك هو ما هو مطبق بالنسبة لسلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم. (شرفاوي عائشة، 2015. ص ص: 43).

4. الخاتمة :

سعت الجزائر كل السعي بمحاولات جادة وحثيثة منذ الإستقلال للتحرر من تبعية إقتصادها لهذا القطاع، وهذا من خلال العديد من البرامج والمشاريع، لكن كل تلك المحاولات لم تكن لتنهض بإقتصاد الجزائر في ظل تقاطع وتداخل العديد من الاسباب إلا ان الكثير من الرؤى والإقتراحات من طرف الخبراء والإقتصاديين كانت تصب في خانة إستثمار واستغلال الطاقات البديلة والقطاعات الناشئة، وذلك لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات ومقومات عدة وواعدة، لتكون بديلا استراتيجيا للبترول في ظل

إمكانية نضوب الإحتياطيات النفطية، أو ظهور طاقات بديلة تغني عن إستغلال هذه الطاقة مستقبلا وهي إمكانية واردة حسب العديد من الدراسات.

ويعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من الدول العالم بما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل وبديل للاستثمار الأجنبي... إلخ، إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع.

اما في الجزائر فان الإمكانيات السياحية المتوفرة لم تحقق الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع من حيث العائدات السياحية وفرص التشغيل والمساهمة في الناتج، ومن بين **النتائج المتوصل إليها ما يلي - :**

- تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية ضخمة يمكنها أن تكون بديلا تنمويا إذا أحسن استغلال هذه الإمكانيات،
- ضعف المردودية الاقتصادية للقطاع السياحي (ضعف المساهمة في الناتج المحلي، ضعف الإيرادات السياحية، عجز ميزان السياحة)،
- نتيجة وجود عدة عراقيل حالت دون ذلك والتي من أبرزها إهمال السلطات للقطاع كمصدر للتنمية خاصة قبل سنة 2008،
- اتخذت الدولة العديد من الاجراءات بهدف تخفيف العراقيل التي تواجه تطوير القطاع ومن أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، ولكن يبقى مشكل تسيير وتمويل المخطط أهم تحدي أو عائق يواجه نجاحه.

5. قائمة المراجع :

1.5. باللغة العربية :

- 1- أحمد الجلاّد، (1988) التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتاب، القاهرة، مصر.
- 2- بوشليط هاجر أميرة، (2016) إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07.
- 3- جليّة حسن حسنين، (2003) اقتصاديات السياحة، منشورات جامعة الاسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- 4- جمعة رضوان (2007) " رسالة ماجستير علوم اقتصادية " - تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2007. جامعة الجزائر.
- 5- حسين عبد الله، (2006) أزمة النفط الحالية. تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، عدد 16.
- 6- خالد كواش، (2005) الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 7- شرفاوي عائشة، (2015) السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- 8- صالح ونيس، (2006) المعتمد في السياحة والآثار، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، ليبيا.
- 9- عبد القادر إبراهيم حماد، (2013) مدخل إلى جغرافية السياحة، دار الوراق، عمان، الأردن.

- 10- عوينان عبد القادر، (2013) السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 11- ماجد إبراهيم عامر، (2016) تطور خارطة سوق النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوبك. مجلة النفط والتعاون العربي - الد الثاني والأربعون - العدد 156
- 12- محمد منير حجاب، (2002) الإعلام السياحي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر..
- 13- موسى سعداوي وزروق صدوق، (بدون سنة النشر) السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 1، العدد 2، الجزائر.
- 14- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، (بدون سنة النشر) "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد. 199.

2.5. باللغة الأجنبية :

- 1- John Baffes, Ayhan Kose, Franziska Ohnsorge, and Marc Stocker, and including Derek Chen, Damir Cosic, Xinghao Gong, Raju Huidrom, Ekaterine Vashakmadze, Jiayi Zhang, and Tianli Zhao)(January 2015 "Understanding the Plunge in Oil Prices: Sources and Implications", Global Economic Prospects ,Chapter 4.
- 2- Pierre Py,(1996) Le tourisme un phénomène, édition des études du documentation française, Paris, France.